

اجتماع الدورة السادسة عشر
مجلس الأعمال المصري التركي المشترك
يوم الأحد ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣



طلب من جميع الحاضرين في بداية الجلسة الوقوف دقيقة صمت حدادا على شهداء غزة.
بعد توقف دام ١٠ سنوات ... مجلس الأعمال المصري التركي يستأنف أعماله في القاهرة بحضور سعادة
السفير صالح موتلو السفير التركي الجديد في مصر.

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية الاجتماع السادس عشر
لمجلس الأعمال المصري التركي الذي تم عقده بحضور السفير التركي الجديد بالقاهرة السفير صالح موتلو،
ووفد من رجال الأعمال الأتراك الذي يضم ١٣ شركة تعمل في مختلف المجالات الصناعية والخدمية، بما في
ذلك المنسوجات والملابس الجاهزة، البناء والمقاولات، الاستثمار العقاري، النقل، الخدمات، الكيماويات،
الاستيراد والتصدير.



ترأس الاجتماع السيد عادل اللمعي رئيس الجانب المصري بالمجلس والسيد مصطفى دنيزر رئيس الجانب التركي والمهندس مجد الدين المنزلاوي أمين عام جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي.

كما حظي الحدث بشرف وجود متحدثين رئيسيين لإطلاع الوفد التركي على الحوافز والفرص الاستثمارية الجديدة بما في ذلك تلك الموجودة في المناطق الصناعية المؤهلة، وهما السيد أحمد شيرين كريم، نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسيد وائل سمير، رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة.

كما شارك في المداولات العديد من الشركات المصرية وممثلي الصحافة والإعلام.

➤ المهندس مجد الدين المنزلاوي الأمين العام لجمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي في جمعية

- وقد استهل كلمته بالترحيب بالسفير التركي لأول مرة في مقر جمعية رجال الأعمال المصريين وبعد تقديم مقدمة موجزة عن جمعية رجال الأعمال المصريين خاصة فيما بعلاقات الجمعية على الصعيد الدولي مع أكثر من ٧٥ دولة، أكد على أهمية استئناف مناقشات واجتماعات مجلس الأعمال المشترك للبدء في لعب دوره المحوري في تعزيز التجارة والاستثمارات بين مصر وتركيا.



➤ السيد عادل اللمعي، رئيس الجانب المصري في المجلس

وقد ذكر في كلمته النقاط التالية:

- إن استئناف العلاقات علامة إيجابية على أننا نسير على الطريق الصحيح.
- معا سنكون أقوى خاصة و أن عدد السكان في الدولتين قد تجاوز ٢٠٠ مليون نسمة
- وتمثلت المساهمات الرئيسية للمجلس في توقيع اتفاقية للتجارة الحرة وإنشاء خط الرورو.
- حرص مجلس الأعمال المشترك على استئناف نشاطه بعد فترة طويلة من الانقطاع، وذلك لتسهيل وتمهيد الطريق لممارسة الأعمال ومناقشة وإزالة التحديات التي قد تعيق حركة التجارة و الاستثمار.
- هناك فرص حقيقية للتعاون في جميع القطاعات يمكن استكشافها من كلا الجانبين.
- أهمية التعاون في توطين الصناعة المصرية باستخدام المعرفة والخبرة التركية
- سيعمل المجلس على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا إلى ١٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.



➤ ذكر السيد صالح موتلو سفير تركيا لدى مصر خلال كلمته النقاط التالية:

- أهمية استئناف العلاقات الدبلوماسية في المرحلة الحالية لتعزيز التعاون بين رجال الأعمال وتحقيق التكامل الاقتصادي المصري التركي، مشيراً إلى أن السفارة التركية تولي اهتماماً كبيراً لنمو التجارة الثنائية لتصل إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة.
- إن استئناف أعمال المجلس المشترك سيعطي دفعة قوية لتطوير الأعمال وسيلعب دوراً أساسياً في دعم القطاع الخاص في مواجهة الأزمات والتغلب على التحديات الاقتصادية الحالية من خلال اكتشاف نقاط القوة والمزيد من الفرص الواعدة وإبرام شراكات تجارية في مختلف المجالات الاقتصادية والخدمية، مشيراً إلى أن مصر شريك تجاري وسوق مهم لتركيا حيث تمتلك مقومات بيئة خصبة وتنافسية للصناعة ونمو الاستثمار والوصول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك وفرة الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية المتطورة والقوى العاملة.
- بعد التوقف الذي استمر لمدة ١٠ سنوات، أظهر سعادة السفير سعادته لرؤية المؤسسات الرسمية تعود إلى العمل على رأسها مجلس الأعمال المشترك
- هناك رغبة أكيدة من المؤسسات المالية بالبلدين في تطبيق مبدأ تبادل العملات لتعزيز التعاون الاقتصادي وجاري حالياً مناقشة شروط وآليات التطبيق
- إن الشركات التركية سواء العاملة في مصر أو التي تدرس بدء نشاطها، تبدي رغبة أكيدة في زيادة استثماراتها ويمكن أن تتضاعف تلك الاستثمارات من خلال التغلب على بعض التحديات التي تواجه الاستثمارات الحالية
- في ختام كلمته دعا معاليه إلى عقد الدورتين الـ ١٧ والـ ١٨ القادمة لمجلس الأعمال في إسطنبول العام المقبل ٢٠٢٤.



➤ السيد مصطفى دنيزر، رئيس الجانب التركي في المجلس

وقد سلط الضوء على النقاط التالية:

- رغبة الشركات التركية في زيادة استثماراتها في مصر وإبرام المزيد من الاتفاقيات التجارية مع نظيراتها المصرية في العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية الواعدة، مما سينعكس ايجابياً على نمو الصادرات وخلق فرص العمل و خاصة في المشروعات الجديدة في قطاعات الملابس والمنسوجات والكيماويات وتصنيع الأجهزة المنزلية والسياحة.
- يتجاوز حجم الاستثمارات التركية في مصر ٢,٥ مليار دولار.



➤ السيد أحمد شيرين كريم، نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- تتمثل استراتيجية الهيئة في جذب الاستثمارات الأجنبية، والحوافز الجديدة التي أقرها المجلس الأعلى للاستثمار، والتسهيلات الممنوحة للأجانب في الحصول على الجنسية والإقامة، وشروط الحصول على الرخصة الذهبية، وحجز الأراضي، واختيار الفرص الاستثمارية من خارطة الاستثمارية.
- وتجدر الإشارة إلى أن تركيا احتلت المرتبة ١٨ بين أكبر الدول المستثمرة في مصر، بإجمالي ٧٤٠ شركة.
- أشارت بيانات أحدث مسح أجراه مجلس العلاقات الخارجية التركي بين أكبر شركات المنسوجات والملابس الجاهزة التركية المستثمرة في مصر فيما يتعلق بحجم أعمالها في مصر، إلى أن حجم استثماراتها في القطاع بنهاية عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ١,٥ مليار دولار، وتم ضخ استثمارات جديدة منذ عام ٢٠٢٠ حتى الآن تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، وبلغ حجم القوى العاملة في هذه الشركات ٤٠ ألف عامل، ويقدر حجم الأعمال السنوي في عام ٢٠٢٢ بنحو مليار دولار.



➤ السيد وائل سمير، رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة

- تعد تركيا الشريك التجاري والاستثماري الأبرز لمصر في منطقة الشرق الأوسط وضمن وحدة الكويز من حيث حجم التجارة والاستثمارات، بالإضافة إلى الصادرات إلى السوق الأمريكية وخاصة في قطاع الملابس والنسيج.
- التعريف بخطوات وإجراءات خاصة لتسجيل الشركات الراغبة في التصدير وفقاً لمتطلبات اتفاقية الكويز
- أن وحدة المناطق الصناعية المؤهلة تزود المصنعين بالمعلومات الكافية والدعم الفني اللازم لتلبية متطلبات العمل، بدءاً من اختيار الموقع المناسب، وتنظيم الزيارات الميدانية، والاستعانة بالخبراء، و انتهاءً بإجراء اختبارات من الجانب الأمريكي.
- وبموجب البروتوكول، يمكن للسلع المصنوعة في المناطق الصناعية المؤهلة المصرية استخدام الأقمشة المستوردة من الدول الثالثة - مثل الصين وتظل مؤهلة للدخول المعفى من الرسوم الجمركية إلى السوق الأمريكية، بشرط إضافة ٣٥٪ من قيمتها في مصر، بما في ذلك ما لا يقل عن ١٠,٥٪ من المحتوى الأجنبي للطرف الثاني في الاتفاقية.



السفير عبد الرحمن صلاح، عضو فخري ومستشار مجلس الأعمال المصري التركي و سفير مصر السابق في تركيا

وفي نهاية اللقاء أضاف السيد عبد الرحيم صلاح النقاط التالية:

- (١) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات التي يمكن أن تكون فيها الخبرة التركية مفيدة خاصة في مجالات مثل النسيج.
- (٢) التعاون في إنتاج السيارات الكهربائية.
- (٣) التعاون الثلاثي للدخول في الاسواق الافريقية
- (٤) التعاون الثقافي والفني خاصة في خدمات الترجمة والإنتاج.

لمشاهدة الصور يرجى الضغط على الرابط التالي:

https://wetransfer.com/downloads/8f09b7755b64daebdc8b52e0c880616720231101123351/be22858447f9f9411e3416ddcda288e520231101123524/c725b3?trk=TRN_TDL_01&utm_campaign=TRN_TDL_01&utm_medium=email&utm_source=sendgrid